



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبة مبارك الخرينج مع رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد وأعضاء المجلس البلدي

## الغانم استقبل رئيس وأعضاء المجلس البلدي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أمس رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد وأعضاء المجلس البلدي. حضر المقابلة نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج وكل من الأعضاء كامل العوضي وسعدون حماد وسيف العازمي وعبدالله العدواني.

# العدساني يطالب وزير المالية بسحب شالية من العمير لمخالفة المادة 121 العمير: تثبت قبل إطلاق الأحكام واتهامك تدحضه محاضر المجلس التأسيسي

الى الرجوع للمستشارين الثقات، مؤكدا في الوقت ذاته حق العدساني في استخدام ادواته الدستورية مع وزير المالية حتى لا يكون حكم العدساني قبل المداولة. وشدد العمير على ان لجنة الإيداعات لن ترسخ السى رأي يجرها الى أمور غير دستورية، فإذا كان هدف العدساني الضغط على اللجنة فلن ينال مطلبه، وستواصل عمل ما يليه علينا ديننا ثم ضميرنا ودستورنا. وأكد ان حصوله على أرض الصبية تم بشكل قانوني ومن خلال شيك مصق، مشيرا الى انه وطوال 7 سنوات من العمل البرلماني لم يستغل نفوذه في اي شيء مخالف للقانون والدستور.

علاقته بالدولة انه يستخدم مركزه في الحصول على مزايا من السلطات العامة فإذا أتت الحكومة وأعطته قطعة أرض كما يعطى غيره وفقا للقوانين العادية بالمزاد أو بالمناقصة العادية أو يقانون استملاك ثم بعد ذلك هو استطاع ان يبيعه للأفراد- مع ان قانون الاستملاك لا يسمح بهذا البيع على ما أعلم ما يكسبه في علاقته مع الأفراد فهذا مباح كسائر الأفراد، إنما لا يستفيد في علاقته بالدولة وبما يحكم الاستملاك أظن ممكن واحد غيري يعطي فكرة أفضل.

كيف يتخذ رأيا قبل فحصه والرجوع الى المستشارين الذين لديهم باع طويل في المجال الدستوري؟! وأكد انه تحقق من قانونية تنازل أحد المواطنين عن أرض في الصبية، مبيحا ان لديه الكثير من الوثائق والدلائل التي تؤكد قانونية الإجراء الذي تم والذي لا يخرج عن كونه تعاملات تجاريا كاي مواطن. وأشار العمير الى ما قاله المرحوم د.عثمان خليل عثمان في المحضر التأسيسي العام 1962، وهو إذا كان عضو مجلس الأمة سيستفيد كما يستفيد اي مواطن عادي في علاقات عادية بينه وبين الأفراد فهذا لا نستطيع ان نجرمه منه. إنما المقصود هو ان يجرم من ان يستغل في

تطبيق القانون وسحب هذا الشالية. من جانبه، دعا النائب د.علي العمير زميله النائب رياض العدساني الى التثبت قبل إطلاق الأحكام، مؤكدا ان الاتهامات التي وجهها العدساني اليه أخيرا تفنده وتدحضه محاضر المجلس التأسيسي وآراء الخبراء الدستوريين الثقات. وذكر العمير في تصريح الى الصحافيين ان هناك من شك في قانونية حصوله على أرض في الصبية وانها هبة له من الدولة، مشيرا الى انه سبق ان أوضح هذه المسألة، اما من أراد التصيد فأمره الله. واستغرب العمير استعجال العدساني التشكيك بقانونية حصولي على أرض في الصبية، متسائلا:

أو التطبيق لنظام الاستملاك الجبري بمعنى عبر حكم قضائي. وأوضح العدساني انه ما حصل فيما أثير حول شاليه النائب د.علي العمير هو تنازل استغلال عند الشالية لصالح النائب وهذا يعتبر تاجيرا وتعاقدا من الدولة وهي مخالفة صريحة للمادة 121. وتابع العدساني: حديثي موجه لوزير المالية وليس للنواب، وأقول له هل يعقل ان يتم التعاقد مع أحد الأعضاء بما يخالف المادة 121 بشكل واضح وصريح مع أملاك الدولة؟ فمن كان يملك الشالية تنازل للدكتور علي العمير، والأخير بدوره تعاقدا بشكل مباشر مع أملاك الدولة، وهذه مخالفة صريحة، داعيا الى



د. علي العمير



رياض العدساني

صحافي أمس: إن المادة 121 من الدستور تخص على أنه لا يجوز لعضو مجلس الأمة أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو يستأجر أو يبيع عليها شيئا من أمواله ما لم يكن ذلك عن طريق الزيادة أو المناقصة العلنية

دعا النائب رياض العدساني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيم الى تطبيق القانون وسحب «الشالية» الذي حصل عليه النائب د.علي العمير أثناء فترة عضويته وبما يخالف نص المادة 121 من الدستور الكويتي بتعاقده المباشر مع أملاك الدولة أثناء فترة عضويته بعد تنازل أحد المواطنين له عن استغلاله، كاشفا في الوقت ذاته انه سيوجه بالمستقبل سؤالاً برلمانيا لوزير المالية لمعرفة كل العقود التي تمت بين أملاك الدولة وأعضاء السلطة التشريعية أثناء فترة عضويتهم وبما يخالف صريح الدستور والقانون. وقال العدساني في تصريح

## طالب بضرورة إشراك 3 إلى 4 نواب في التشكيل الجديد حماد يزكي نواباً للوزارة: الجار الله لـ «الأشغال والبلدية» والعمير لـ «النفط» والرويعي لـ «التربية»

خاص لـ«الأنباء» ان يكون التشكيل الحكومي المقبل في غضون اسبوعين ولا يتأخر اكثر من ذلك للعمل على اقرار القوانين المهمة التي أنجزت في اللجان مثل علاوة الولاد 75 ديناراً والقرض الاسكاني وقانون العسكريين والتأمين الصحي والمدينة الطبية وهذه قوانين يجب ان تقر جميعها خلال المرحلة المقبلة لأهميتها عند المواطنين. وعن توزيع اكير عدد من النواب قال حماد ان بعض النواب اصحاب كفاءات وتخصص ويستحقون التوزيع وهو توجه جيد

سلطان العبدان طالب النائب سعدون حماد بضرورة أستبعاد الوزراء المؤزمين من التشكيل الحكومي القادم ان ارادت الحكومة التعاون مع المجلس للعمل والانجاز وعلى سبيل المثال لو اعيد توزيع احد الوزراء السابقين بوزارة خدمات فهو أول وزير يستجوب وعليه اجماع من النواب واعتقد ان رئيس الحكومة يعرف ذلك ويد التعاون ممدودة للحكومة لكن مع استبعاد الوزراء المؤزمين. وتضمني حماد في تصريح



سعدون حماد

## المؤسسة العامة للتأمينات الاجنفا عين

### إعلان تذكيري

لأصحاب الأعمال في دولة الكويت بالقطاعات الأهلي والنفطي وكذلك لمواطني المملكة العربية السعودية العاملين لديهم والمشمولين ضمن قانون مد الحماية التأمينية

إعمالاً لأحكام القانون رقم (44) لسنة 2007 بشأن مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس.

تود المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تسترعي إنتباه أصحاب الأعمال في دولة الكويت في القطاعين الأهلي والنفطي وكذلك العاملين لديهم أنه قد وردنا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية أنه ابتداءً من 2014/1/1 لن يتم قبول طلب تسجيل مدة بأثر رجعي تزيد على سنتين سابقة على تاريخ تقديم الطلب، وذلك تطبيقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية حيث قد تم تأجيل تنفيذ هذا الحكم بسبب حداثة تطبيق النظام الموحد لد الحماية التأمينية.

علماً بأن التاريخ المعتمد لطلب التسجيل الذي تحسب على أساسه مدة السنتين هو تاريخ تقديم الطلب للمؤسسة

وعليه يرجى سرعة موافقتنا بنموذج ومستندات تسجيل مواطني المملكة العربية السعودية العاملين لديكم.

خدمة التأمينات الاجتماعية للخليجيين

22994666